مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 84 - 102

مساهمة النظام اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية: نحو بناء البيئة التمكينية

Contribution of the decentralized system to local development: Toward building an enabling environment

تاريخ الإرسال: 2021/09/25 تاريخ القبول: 2021/12/28

عابد يسمينة * *abed yasmina*
مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين
جامعة باتنة1 *University of Batna1*
yasmina.abed@univ-batna.dz
جحيش يوسف *djehiche youcef*
جامعة باتنة1 *University of Batna1*
youcef.djehiche@univ-batna.dz

ملخص:

تحسين نوعية الحياة للمواطنين المحليين والحد من التفاوتات الجهوية بين مختلف الأقاليم المحلية التي أفرزتها نماذج التنمية ذات الطابع المركزي. هي أهداف تتحقق من خلال تبني نموذج تنموي جديد يتمحور حول ضرورة التركيز على التسيير المحلي للتنمية بإرساء النظام اللامركزي باعتباره أحد أهم النظم في إحداث التنمية المحلية الذي يسمح ببناء حكم محلي يوفر بدوره بيئة تمكينية تُطرح فيها جميع التطلعات المحلية من خلال إتاحة الفرص للطاقات المحلية من هيئات محلية وفواعل غير دولاتية (المواطن- المجتمع المدني- القطاع الخاص) لتكون أكثر تشاركية في إدارة الشأن المحلي. لذلك تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الحاجة إلى خلق بيئة مواتية لتحقيق التنمية المحلية، كما أنها تهدف إلى تسليط الضوء على أهم المبررات التي تبرر دور النظام اللامركزي في ذلك، وقد توصلت الدراسة إلى الدور الحقيقي للامركزية-التي تعد مطلبا أساسيا- في إحداث التنمية المحلية. من خلال توفير فرصة لبناء حكم محلي تُطرح فيه التنمية من الأسفل يكون أكثر تشاركية واستجابة ومساءلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية؛ التمكين؛ المشاركة المجتمعية؛ اللامركزية؛ حوكمة التنمية المحلية.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

Improving the quality of life for local citizens and reducing regional disparities among the various local regoions that have been created by centrally- based development models….these are goels that are achieved through the adoption of a new development model that focuses on the local management of development by establishing a decentralized system as one of the

most important systems in local development, which builds local governance, in turn provides an enabling environment in which all local aspirations are raised through opportunities for local capacities from local bodies and non-governmental actors (citizen, civil society, private sector) to be more participatory in local governance. The importance of this study is justified by the need to create an enabling environment for local development, it also aims to highlight the most important justification for the decentralized system.The study foundthe real role of decentralization, which is a basic requirement in bringing about local development by providing an opportunity to build local governance where development comes from below, more participatory and responsive and accountable.

***Keywords**: Decentralization; community participation; empowerment; local development; local development governance.*

مقدمة:

فشلت السياسات التنموية في ظل النظام المركزي في تحقيق تنمية حقيقية على المستوى المحلي، وذلك راجع إلى عدم إشراك الفواعل المحلية لا سيّما الفواعل غير الدولاتية في عمليات اتخاذ القرارات التنموية حيث يتم استبعادها واقصائها. لذلك يعد النظام اللامركزي نقطة البداية في خلق بيئة محلية مناسبة تسمح بالمشاركة الشعبية حيث تعطي فرصة لتمكين الطاقات المحلية من بناء قدراتها لتكون قادرة على المشاركة الفعالة من جهة، ومن جهة أخرى توفر البيئة المحلية مجال خصب لتنمية وتطوير هذه القدرات لتعزيز فرص المساءلة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وبالتالي فقيام التنمية على مستوى وحدات الحكم المحلي أعمق بكثير من قيامها على المستوى المركزي، فلا يمكن المضي قدما في أي خطوة لتحقيق التنمية المحلية دون أن تنبع من الاحتياجات الحقيقية للسكان المحليين.

وبما أن العملية التنموية في إطار السياسة المحلية تهدف إلى ملامسة ما يصبو إليه المواطن وترجمته إلى حقيقة لا يمكن أن يحدث أيضا دون الاعتماد على مقومات بشرية ومالية ومؤسسية تسمح بمشاركة جميع الفواعل لإنجاح التنمية.

ومن بين هذه المتطلبات التي تتيح الفرص للفواعل الدولاتية وغير الدولاتية للمشاركة في صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بما في ذلك البرامج التنموية هي النظام

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

اللامركزي من خلال ما يوفره من مؤسسات منتخَبة ممثلة للمواطنين في المجالس المحلية، بالإضافة إلى مؤسسات مدنية تسمح بمشاركة فواعل أخرى في إطار تكاملي وتعاوني.

- **الإشكالية البحثية المطروحة**: لاتقل الجهود الحكومية أهمية من الجهود الذاتية المحلية في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية. إلا أن استفراد السلطة المركزية بالقرار التنموي في ظل المركزية قد لا يتفق مع طموحات المجتمعات المحلية؛ لذلك فإن أهم الدوافع لتبني النظام اللامركزي هو تحسين نتائج التنمية على المستوى المحلي من خلال مشاركة كل الأطراف.

لذلك جاءت هذا الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يساهم النظام اللامركزي في خلق بيئة محلية مواتية لتمكين كل الفاعلين من تحقيق التنمية المحلية؟

- **الفرضية**: نجاح التنمية المحلية ليس مرهونا بالجهود الحكومية، بل هي مشروع محلي يجد فيه كل مواطن فرصة لإبداء رأيه وقدراته وإمكانياته في إطار النظام اللامركزي.

- **محاور الدراسة**:

المحور الأول: مفاهيم الدراسة: اللامركزية-التنمية المحلية

المحور الثاني: مناهج ونماذج التنمية المحلية في إطار اللامركزية

المحور الثالث: مسوغات تطبيق الأسلوب اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية في الدول النامية.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

إدارة العمل التنموي في إطار المركزية الشديدة التي تعتمد فيها الحكومة على تقديم الخدمات للمواطنين وفقا لمبدأ ("Take it or leave it" بمعنى "خذ الخدمة أو أتركها") أفضى إلى فشل الخطط التنموية بسبب الفجوة التي حصلت بين الدولة والمواطن لأن الحكومة لا تعطي أهمية للتطلعات والتفضيلات المحلية المختلفة والمتنوعة، وهنا تكمن مشكلة الدراسة، ويمكن إيجاد الحل لتشدد المركزية في إدارة العملية التنموية في اللامركزية التي تتولى هذه المهمة التنموية[1].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وقبل التعرف على حل اللامركزية في إنجاح الخطط التنموية المحلية وتلبية كل الرغبات والخيارات المحلية ربما وفق مبدأ "Take the service according to) your desire" بمعنى "خذ الخدمة حسب رغبتك") لا بد من التطرق إلى مقاربة مفاهيمية لكل من مفهومي النظام اللامركزي والتنمية المحلية.

أولا- اللامركزية: المفهوم- الأبعاد:

1- تعريف اللامركزية Decentralization:

يشير مفهوم اللامركزية إلى "عملية نقل سلطة ومسؤولية القيام بالوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية أو المنظمات الحكومية شبه المستقلة، إنه مصطلح مركب ومتعدد الأوجه حيث يتطلب إعادة تنظيم وتمويل الخدمات العامة لكي تصبح فعالة[2].

وهناك من عرّف اللامركزية بأنها: "توزيع السلطات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية الإقليمية أو المحلية، من خلال التفويض أو النقل. وذلك بهدف منح السمة الديمقراطية في الإدارة وتخفيف العبء عن الإدارة المركزية Central administration وتحقيق العدالة الاجتماعية Social Justice وكسر البطء والروتين Administrative red tape[3].

ومن خلال هذا التعريف يمكن الإشارة إلى اختلاف وجهات النظر لدى الباحثين حول المصطلح الصحيح في التعبير عن مفهوم اللامركزية بين: "نقل وتفويض".

فهناك من اعتبر أن التفويض والنقل هما شكلين من أشكال اللامركزية حيث أن: التفويض يتمثل في نقل سلطات صنع القرارات الإدارية إلى الهيئات المسؤولة عنها. أما النقل فهو من أكثر أشكال اللامركزية شيوعاً، يتمثل في نقل سلطات اتخاذ القرار المتعلقة بالتمويل، وإدارة الخدمات العامة إلى الهيئات المنتخبة[4]

وهناك من يدافع على مصطلح نقل الوظائف"Dévolution" بدل التفويض"Délégation" في مفهوم اللامركزية لأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي: أن اللامركزية تعني سلطة يقابلها مسؤولية، أما التفويض لا يمنح سلطة أصلية. لأن المفوّض يبقى يملك سلطة الإلغاء أو التعديل للقرار الذي اتخذته السلطة الأدنى التي فوّضَها، مما يؤدي إلى تضارب في اتخاذ القرارات. إذن اللامركزية هي نقل للسلطة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وليس تفويض للسلطة[5].

وفي دراستنا هذه لا نؤيد الإتجاه الذي يستخدم مصطلح "تفويض" فهو ليس شكلا من أشكال اللامركزية الإدارية، إنما هو صورة من صور المركزية "اللاتركيز الإداري"، لأن السلطات المركزية تقيد تلك الوظائف المفوَّضة بسلطة التعديل أو الإلغاء، وبالتالي لا يوجد هناك استقلالية في التفويض بل هناك وجود لسلطة رئاسية لأن الحكومة المركزية تحتفظ بسلطتها الرئاسية اتجاه مرؤوسيها. هذا ما يعبر عن قول Odilon Barrot "إننا دائما أمام نفس المطرقة التي تضرب ولكن مع تقصير في اليد الضاربة".

ونؤيد الاتجاه الذي يستخدم مصطلح "نقل" أو "توزيع" الوظائف الإدارية لأنه يمنح حريات أوسع للهيئات المحلية في اتخاذ القرارات. إلا أنها تمارس هذه الوظائف تحت رقابة السلطات المركزية.

من خلال ما سبق يمكن تعريف اللامركزية بأنها أسلوب يسمح بوجود مستوى ثاني من الوحدات التي تتمتع بالشخصية المعنوية لتكون أداة للتنمية من خلال نقل سلطة صنع وتنفيذ البرامج التنموية من السلطة المركزية إلى الحكومات المحلية لتقوية الممارسة الديمقراطية في العمليات الإنمائية بتوفيرها لمساحة أوسع لعرض القضايا والتعبير عن المصالح المشتركة بين المواطنين.

2- أبعاد اللامركزية:

أ- البعد السياسي: يهدف إلى إعطاء المواطنين أو ممثليهم المنتخبين المزيد من السلطات في صنع القرار العام، وزيادة المشاركة الشعبية Popular participation في تحديد الأولويات والاحتياجات للسكان[6].

ب- البعد الإداري: يتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين هيئات أخرى مستقلة محلية أو مصلحية تمارس تلك الوظيفة تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية بإعطاء بعض مظاهر النشاط الإداري لهيئات مستقلة عن الحكومة المركزية[7].

جـ- البعد المالي: يتمثل في ضرورة تحصيل الوحدات المحلية لمستوى مناسب من الإيرادات المالية من أجل القيام بوظائفها بفاعلية. وقد يكون هذا التحصيل محليا أو

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

عن طريق التمويل الحكومي، كما أنه قد يكون تمويلا ذاتيا (Self-financing) أو تمويلا مشتركا (Co-financing) لتوسيع المداخيل المحلية من خلال مشاركة المنتفعين وجمع الضرائب واستغلال الملكية، أو في شكل تحويلات من السلطات المركزية إلى الوحدات المحلية لإنجاز المشاريع المتعلقة بالتنمية[8].

ثانيا- مفهوم التنمية المحلية في إطار العلاقة بينها وبين اللامركزية:

في منتصف القرن التاسع عشر"19" ظهر مفهوم التنمية المحلية ليرتبط بالجهود الوطنية والدولية لإعادة إعمار وبناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية، ومن هنا انطلقت أغلبية الدول في انتهاج اللامركزية كنظام بديل عن النظام المركزي الذي أثبت فشله في بلوغ الأهداف المنشودة[9]. على اعتبار أن النظام اللامركزي له القدرة أكثر في توفير البيئة اللازمة لتحسين استخدام الموارد والإمكانيات المتوفرة، كما يوفر الآليات التي تفسح المجال لتوسيع خيارات المجتمعات المحلية، وبالتالي ستدعم اللامركزية من رفع مستويات المعيشة للمواطنين على المستوى المحلي[10].

1- تعريف التنمية المحلية Local développement:

تعريف التنمية المحلية وفقا للمقاربة الإدارية (Administrative approach) "يتأسس مفهوم التنمية المحلية على اللامركزية التي تعتبر أداة لتنفيذ سياسة تهيئة المجال وتمكين الأقاليم من مزاولة عمل الدولة فيما يخص تنفيذ ومتابعة وتسيير الاستثمارات العمومية، عبر تحويل السلطات إلى الأقاليم وتوفير الوسائل المالية الضرورية للتنمية الإقليمية"[11].

أما تعريف التنمية المحلية الذي يُظهر بوضوح علاقته مع اللامركزية هو التعريف الذي قدمه "Tremblay" الذي يعرف التنمية المحلية بأنها: "تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان المحليين من خلال تنفيذ استراتيجيات التنمية بأنفسهم ومن أجلهم، حيث تركز هذه النظرية على رؤية عامة تتميز بالتضامن ومبادرات المجتمع المحلي للحد من آثار التدخل الحكومي"[12].

من خلال ما سبق يمكن اعتبار أن التنمية المحلية هي عملية مجتمعية يقودها ويوجهها المجتمع بكافة فواعله بالتنسيق مع الوحدات المحلية والسلطات المركزية على مستوى مجال جغرافي محدد بإحداث تغييرات جذرية في جميع المجالات لخلق قيمة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مضافة تلبي حاجيات المجتمعات المحلية.

2- أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتخطى الأهداف المادية وكل ما من شأنه أن يضمن العيش الكريم للمواطنين إلى أهداف معنوية تسعى إلى رفع وعي المواطنين للمشاركة في عملية التنمية والتغيير في طريقة تفكيرهم من أجل إثبات الذات والانتماء للمجتمع المحلي. ومن بين أهم هذه الأهداف ما يلي:

أ- أهداف متعلقة ببناء الأساس المادي لبلوغ التنمية المحلية: تهدف إلى خلق نظام اقتصادي محلي مستقل عن المركز، يستمد قوة اقتصاده من الخصائص التي تميزه والتي تسمح له بإعطاء الإضافة في المجال الذي يناسب خصوصيته[13].

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

ب- أهداف متعلقة ببناء الأساس المعنوي لبلوغ التنمية المحلية:

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة[14].

- تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية حيث لا تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الهدف المادي فحسب، بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري ويؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية، لأنها ترتبط بالإنسان من خلال التأثير في سلوكياته وتغييرها نحو الإيجاب، وعليه فإن تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي[15].

المحور الثاني: مناهج ونماذج التنمية المحلية في إطار اللامركزية

تلعب التنمية المحلية دورا هاما في تحسين ظروف حياة المواطنين وترقية نوعية الخدمات المقدمة لهم؛ انطلاقا من اختيار استراتيجية تنموية أو نموذج تنموي يناسب الأهداف المرجوة، وهناك عدة نماذج مرتبطة بالتنظيم الإداري للوحدات المحلية يمكن تطبيقها كالنموذج التكاملي أو التكييفي أو نموذج المشروع التي لكل نوع منها مميزاته الخاصة التي من خلالها يمكن التدخل باستخدامه لتنمية المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أولا- النموذج التكاملي Integration type:

يقوم هذا النموذج على تغييرات في التنظيم الإداري القائم بخلق وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات خاصة بالتنمية داخل المجتمع المحلي، حيث أن هدف هذا النموذج هو التنسيق بين جهود الحكومة والمجتمع الأهلي بإحداث برامج إنمائية تحقق التوازن على المستويين القطاعي والجغرافي، لأن نجاح هذا النموذج مرهون بتوفر التسلسل والتعاون والاتصال بين جميع مؤسسات المجتمع[16]. معنى ذلك أن نموذج التنمية المحلية التكاملي في إطار الحكم الجيد يحقق توازن إنمائي بخلق مشاريع تنموية شاملة لكل المستويات الجغرافية للمناطق الريفية والحضرية والصحراوية... وكذا للمجالات الاقتصادية والاجتماعية قائم على أساس التنسيق والتعاون الشبكي (NETWORKS) بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الأهلية بما تقترحه من آراء ومشورات، وحسب الإمكانيات المتوفرة يتم تكييف البرامج المحلية بما يحقق أهداف المنطقة المحلية ويخدمها[17].

ثانيا- النموذج التكييفي(Adoptive type):

النموذج التكييفي يمكن تنفيذه في التنظيم الإداري القائم أو تنفيذه في أي نوع من التنظيمات الإدارية فهو لا يقوم على إحداث تغييرات في التنظيم الإداري القائم، لذلك سمي بالنموذج التكييفي، على عكس النموذج التكاملي الذي يشترط استحداث وحدات إدارية جديدة، إلا أن النموذج التكييفي يتفق مع النموذج التكاملي في كونه ينبثق من السلطة المركزية. إذا كانت الدولة تفتقر إلى الموارد المالية والفنية خاصة الدول المستقلة حديثا ذلك يدفعها إلى الأخذ بهذا النموذج التكييفي، إلا أنها ستلجأ في الأخير إلى تطبيق النموذج التكاملي لما له من قدرة وكفاءة على بلوغ الأهداف التنموية[18].

ثالثا- النموذج المشروع Project type:

يتم تجسيد هذا النموذج وتطبيقه في مجال جغرافي محدد له خصوصياته ومميزاته على عكس النموذج التكييفي أو النموذج التكاملي، وبالتالي فإن النموذج المشروع إذا أثبت نجاحه وفعاليته محليا أو في الإقليم المحدد يمكن أن يصبح بمثابة نموذج تجريبي أو استطلاعي قابل لتطبيقه وتجسيده على المستوى الوطني، وهذا ما أشار إليه

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

بعض المهتمين بالقضايا والشؤون التنموية باعتباره نموذج متعدد الأغراض[19].

كل هذه النماذج تدفعنا إلى التساؤل عن النموذج الأكثر نجاحا وفعالية في إحراز التنمية؟ وماهي المرتكزات الضرورية التي يُشترط توفرها لضمان نجاح النموذج التنموي المختار؟ وهل ينجح في مجتمعات محلية دون أن ينجح في مجتمعات محلية أخرى؟. كل هذه التساؤلات تحتاج إلى نظام لا مركزي يوفر آليات حوار من أجل التشاور والبحث العميق للوصول إلى إجابة علمية تشترك فيها جميع الفواعل المحلية قبل اختيار النموذج المناسب لإنجاح المسار التنموي.

كما أن اختيار النموذج الناجح ينبغي أن ينبع من أسس حقيقية مبنية على دراسة واقع المجتمع المحلي انطلاقا من تحديد المشكلات وإدراكها، والاطلاع على مراكز القوة التي ستتمكن من حل المشكلة ومراكز الضعف التي ستنعكس على النتائج، ومن ثم يكمن الاختيار الأمثل للنموذج التنموي في الاعتماد على الخصوصيات المحلية في البناء التنموي للأقاليم بدلا من استيراد تجارب أو نماذج جاهزة قد تؤدي إلى إعاقة التنمية لعدم تطابق النموذج التنموي مع الاحتياجات الحقيقية للسكان.

ويرى بيرنار بيكور أن هناك ثلاث مناهج أو طرائق تتحكم في المسار التنموي المحلي هي كالتالي:

1- منطق الفاعل: بحيث يتطلب الأخذ بعين الاعتبار ذاتية المشاعر التي تثيرها البيئة في الفرد أملا في فهم تعقد الواقع، ويصبح الفرد منذ حينه عنصرا فاعلا في التنمية وقادرا على أخذ المبادرات وقياس انعكاساتها على الوسط الذي يعيش فيه، ولا يمكن التحدث منذ حينه عن مشروع تنمية محلية، وإنما عن تركيبة ملائمة لمشاريع فردية تلتقي جزئيا في بعض المصالح المشتركة، وينبثق منها مسلسل تنمية الإقليم.

2- منطق الشبكات: يتمثل في وجود شبكات قبلية متعددة "مؤسساتية وأسرية ومهنية" كعوامل مساعدة على الربط بين مختلف المجالات على المجال الترابي المحلي.

3- المنطق الثالث والأخير المتعلق بالتنمية: فينبثق من ثلاثة شروط ألا وهي: التجديد والقدرة على التأقلم والقدرة على الضبط، ويجب أن تكتسي بعدا اقتصاديا بالأساس بحيث يشمل جميع الميادين المعنية بمسعى التنمية المحلية سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو تربوية[20].

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ومما سبق يتبين أن برنار حدد ثلاث طرق لتنمية الإقليم هي ضرورة مبادرة الفرد كفاعل مهم في التنمية مع وجود بناء مؤسسي واجتماعي شبكي في المجتمع له القدرة على الابتكار والتكيف مع المستجدات.

المحور الثالث: مسوغات اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية في الدول النامية

فشل العديد من خطط التنمية في العديد من دول العالم النامي لا يكمن في فقر محتوى عملية التخطيط نفسها إنما هو نتيجة استخدام الأساليب التقليدية في تنفيذ خطط التنمية، وهذا ما أشارت إليه "وكالة التعاون الفني" Agency for Technical Cooperation (GTZ[21]، فالأهداف الإنمائية تتحقق عن طريق اللامركزية الإدارية لاسيّما في الدول النامية الذي يضمن تطبيقها إنشاء وحدات محلية(إدارة محلية) مستقلة ماليا لها الحق في رسم سياساتها التنموية، وبالتالي تعد وسيلة فعالة في بلوغ تنمية المجتمعات المحلية من خلال التعرف على رغباتها وإشراكها في إدارة الخدمات، الأمر الذي يساعد الدولة على إعداد خطط تنموية قريبة إلى الواقع المحلي ونابعة من احتياجاتهم، وتوطيد لنهج التنمية من الأسفل، علاوة على أن اللامركزية تساعد على بناء القدرات المحلية للمجتمع المحلي عبر إشراكهم ودمجهم في كل المراحل التخطيطية[22].

وفيما يلي نتعرف على أهم المبررات التي تؤكد المساهمة الفعالة للنظام اللامركزي في إنجاح التنمية على المستوى المحلي:

1- اللامركزية كإطار للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية":

اللامركزية هي أسلوب في العمل يقوم على أساس مبدأ تفريع سلطات صنع القرار بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، وبذلك تشير اللامركزية إلى الوضع الذي يُمنح فيه حق المشاركة في اتخاذ القرارات للسلطات المحلية دون إلغاء حق السلطات المركزية في ذلك، إذن اللامركزية الإدارية تهدف إلى تعزيز دور السلطات المحلية من خلال منحها عمليات التخطيط والتنفيذ في المهام الإدارية والإنمائية، مما يعزز قدرتها في تولي المسؤولية لإنجاح التنمية بإدماج المواطنين المحليين في عمليات التخطيط والتنمية المحلية[23]. لذلك وعلى الرغم من الدور التنموي للهيئات الرسمية حدث الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس الشعبية المنتخبة إلى نظام محلي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(local government) يشارك فيه القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية[24]. حيث أصبح اشراك المواطنين أمرا ضروريا في عمليات وضع الخطط التنموية وتنفيذها لأنهم أكثر معرفة بحوائجهم من جهة، وتحسيسهم أكثر بأهمية البرامج المتعلقة بالتنمية[25]. وفي إطار هذا النظام المحلي التشاركي يمكن التعرف على بعض مؤشرات المشاركة الشعبية فيما يلي:

يمكن الحكم من معرفة مدى تواجد روح حقيقية للمشاركة الفعلية في بيئة معينة أو لدى فرد أو مجتمع عبر تحديد مجموعة من المؤشرات، وأهمها:

- اعتماد مبدأ المبادرة في تقديم المساعدة الطوعية للمحتاجين.
- السعي لأغراض جماعية للانضمام الإرادي والاختياري إلى منظمات المجتمع.
- التعبير عن قضايا ومشكلات المجتمع المدني بشكل إيجابي وفعال.
- التضحية بالوقت والجهد والمال من أجل خدمة الآخرين وتقديم يد العون لهم في إيجاد حلول لمشاكلهم[26].

وقد أثبتت العديد من التجارب العالمية أن التنمية المحلية لا بد أن تمر عبر المشاركة المحلية الشعبية في إطار النظام اللامركزي. ومن بين هذه التجارب:

أ- تجربة سيريلانكا: تم سن قانون "Pradeshiya Sabhas" بمعنى "المجلس الإقليمي" في سيريلانكا لإعطاء أهمية كبيرة لمشاركة المواطنين في نشاطات التنمية؛ عبر توفير فرص أكبر للناس للمشاركة بفعالية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالأنشطة الإدارية والتنموية على المستوى المحلي[27]، وتعتبر حركة (حركة سارفور ايشا رمادانا) كنموذج لمشاركة مجتمعية واسعة في العمل التنموي شاملة لكل فئات المجتمع ومن مناطق متعددة من عاصمة سيريلانكا "كولمبو".

لقد أسس هذه الحركة مجموعة من المدرسين والتلاميذ في مدينة كولمبو، شملت هذه الحركة 3600 قرية في سيريلانكا بهدف التنمية الريفية بالمشاركة الشعبية، حيث يعني المعنى الأدبي للحركة "ايقاظ وتنمية المجتمع من خلال العمل المشترك المعتمد على الطاقة الدينية والعقلية للفرد"، وقد كان هدف الحركة هو إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على قطاعات الشباب والمرأة والأطفال في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تلك القرى، ومن بين آليات وطرق تنفيذ برامج الحركة هي:

- إيقاظ الوعي بالعوامل والأسباب التي أدت للتخلف في القرى.
- الاعتماد على مجهودات ومعارف موارد المجتمع المحلي المتاحة.
- توفير واستغلال الموارد المتاحة بالاعتماد على المجتمع المحلية[28].
- **المخرجات**: فيما يخص الأهداف حدث هناك تحول في السلوكيات وتحول في الاتجاهات والقيم[29]. إذن من نتائج هذا المشروع التنموي هي تحقيق أهداف غير مادية تمثلت في نجاحات كيفية في تغيير الذهنيات والسلوكيات كما سبقت الإشارة إلى ذلك، حتى ولو لم تتحقق الأهداف المادية الهيكلية في بادئ الأمر إلا أنها حتما ستكون بداية نجاح المسار التنموي.

ب- التجربة الايرلاندية: وهنا أيضا يمكن استحضار "التجربة الايرلاندية" التي تبنت اتفاقيات التضامن الاجتماعي الخمسة منذ 1987. حيث كانت الدولة تعاني من ركود اقتصادي دفع مسؤوليها إلى ابتكار حلول مبدعة للتغلب على الأزمة، تمثلت في إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية صنع القرار التنموي، والسعي إلى إيجاد إجماع عام حول ما ينبغي اعتماده من سياسات عامة، ولهذه الغاية تم تأسيس "المجلس الوطني للاقتصاد والمجتمع" الذي أكدّ على أن فعالية الاستراتيجيات الاقتصادية مرتبطة بمشاركة جميع المعنيين في الإصلاحات المتوقعة، وقد أفضى هذا النهج التشاركي إلى تحقيق نجاح كبير في المجال الاقتصادي[30].

- **المخرجات:** على عكس التجربة الأولى فإن نتائج هذه التجربة التي اعتمدت على مخزون مجتمعي-تضامن ومشاركة مجتمعية-كانت بداية نجاح المسار التنموي حيث كانت سببا في تحقيق أهداف مادية متجاوزة الأهداف غير المادية المحققة مسبقا، وهو ما أدى إلى إحداث إصلاحات أفضت إلى القضاء على الأزمة، وتحقيق تنمية اقتصادية محلية.

2- اللامركزية كفضاء للتمكين "empowerment" وبناء القدرات المحلية "building abilities":

التمكين"empowerment" هو أحد المفاهيم التي شددت عليها الاتجاهات

الفكرية المعاصرة كمفهوم أساسي في مرتكزات التنمية، الذي يعني إتاحة الفرص لجميع مكونات المجتمع، ومؤسساته للمشاركة في صنع القرار وصياغة الآليات التي توجه حياتهم[31]. ويجب الإشارة هنا إلى أهم العناصر الحاسمة الموجودة في جهود التمكين الناجح وهي:

أ- الإدماج/المشاركة: منح فرصة المشاركة في صناعة القرارات للفقراء والفئات الهشة عنصر مهم جدا في ضمان استخدام الموارد العامة المحدودة.

ب- الوصول إلى المعلومات: إطلاع المواطنين على المعلومات عنصر مهم في استغلال نقاط القوة وتعزيز الشفافية.

ج- المساءلة: تتمثل في التزام الجهات الحكومية في تقديم تقارير عمل دورية من أجل التحقيق والحوار.

د- القدرات التنظيمية المحلية: المجتمعات المنظمة يمكنها إسماع أصواتها وتلبية مطالبها أكثر من المجتمعات غير المنظمة، حيث يمكنها التأثير في قرارات الحكومة، ويتحقق دلك خاصة ضمن الجمعيات والاتحادات. [32]

وتعد اللامركزية "Decentralization" أحد النظم التي تزيد من مرونة الإدارة المحلية في ظل العصر الحديث وما يشهده من تغير متسارع للظروف. فالنموذج اللامركزي التشاركي يوفر فرص متعددة لتنوع الإبداعات والابتكارات التنموية من خلال فتح المجال للإدارة الذاتية والمجتمعية المحلية بدمج كل المواطنين الذين تم اقصائهم واستبعادهم من العمل التنموي؛ معنى ذلك هو أن المواهب والابتكارات والقدرات كمخزون كامن في السكان المحليين التي كانت مقيدة ومكبوتة في النظام المركزي يمكن لهم في ظل اللامركزية التعبير عن آرائهم وطموحاتهم لحل كل المشكلات[33].

أما فيما يخص الفاعلون في هذا النمط من التنمية فهم منظمات وأفراد:

- **المنظمات**: منظمات الخدمة الاجتماعية والمجالس المحلية والجمعيات والمنظمات غير الحكومية أو جمعيات المجتمع المدني والمؤسسات الطوعية.

- **الأفراد**: هم النشطاء والمنشطون ورؤساء المجالس البلدية والولائية ولا سيما المنتخبون منهم.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ومفاد ذلك أن التمكين يشمل كل الأفراد والمؤسسات ولا يقتصر على أشخاص معينين[34]، وأن داخل كل مجتمع محلي توجد خبرات وقوى وقدرات بحاجة إلى التدريب. بمعنى أن المجتمع المحلي في غنى عن تقديم مساعدة من خارج المجتمع المحلي[35].

وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى التجربة الألمانية سنة 1993 التي بادرت بها المؤسسة العلمية Fondation Bertelsmann بمنح جائزة "الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية "للسلطة المحلية التي لديها القدرة على الابتكار والتطوير في تقديم الخدمات، وقد كانت المنافسة بين عشرة مدن (10) نموذجية تمّ انتقائها من تسع (09) دول لاختيار أحسن تجربة وفق سبعة (07) معايير.

- الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية.
- التوجه إلى المواطن.
- التعاون بين السياسيين والإدارة.
- التعاون بين السياسيين والإدارة.
- الإدارة اللامركزية أي نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن.
- الرقابة ورفع التقارير.
- نمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي تتوفر عليه السلطة المحلية يركز على الأداء وهراركية مفلطحة.
- القدرة على الابتكار والتطوير في ظل المنافسة.

وقد فازت بالجائزة مدينة **"فينيكس"** Foenix بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة "كريست شارش" Christ Church بسويسرا[36].

والهدف من طرح هذه التجربة هو أهمية المعايير التي وضعتها المؤسسة البحثية ومن بينها معيار الإدارة اللامركزية ونقل الوظائف إلى المستويات المحلية التي تعتبر من المقومات المهمة التي تفسح المجال للابتكار وبناء القدرات المحلية إلى جانب مشاركة المواطن، والتعاون والرقابة. كلها ركائز أساسية لا تقل أهمية عنها أيضا في إحداث التنمية المحلية.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

3- اللامركزية كآلية لتعميق حوكمة التنمية المحلية:

اقترن مفهوم الحوكمة المحلية بالتنمية المحلية مع تنامي الاتجاه اللامركزي وتوسيع الجهات الفاعلة لإدماج المواطنين في قاطرة التنمية، من أجل تجويد وترشيد الحكم على المستوى المحلي. اللامركزية تستطيع أن تحسن من جودة الحكم من خلال "تقريب الحكومة من المواطن"؛ هذا الشعار أو المبدأ يمكن تقسيمه إلى ثلاث حجج تحليلية لصالح اللامركزية.

- معلومات أفضل حول احتياجات ورغبات المواطنين.

- مشاركة أكبر للمواطنين في الاختيار، تخطيط وتنفيذ المشاريع العامة التي تستجيب لهذه الاحتياجات والرغبات.

- مساءلة أكبر للمسؤولين الحكوميين من طرف المواطنين عن قراراتهم واستخدام الموارد.

هذه المزايا الثلاث للحكومة اللامركزية مجتمعة يجب أن تؤدي إلى تعميق وتقوية الديمقراطية التي تؤدي إلى تقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل وحكومة أكثر فعالية[37]. وهنا تكمن حقيقة الحوكمة المحلية في إعادة صياغة العلاقة بين كل الأعوان الاقتصاديين والمعبر عنهم بالأطراف ذات المصلحة، والتي تشمل كلا من الجماعة المحلية، الجمعيات، الأهالي، القطاع الخاص وكل من له علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس من التعاقد، والتشارك والتوافق[38].

إذا كانت الحوكمة المحلية الرشيدة تهدف إلى الوصول إلى ضمان تنمية محلية؛ أي الحوكمة المحلية تشجع تطبيق خيار اللامركزية في المجال المحلي وتحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية....، وهو ما يجعلها بحاجة إلى التزود بجملة من السياسات والمقومات السياسية والتمويلية والإدارية. كما تشجع الحوكمة الرشيدة انخراط المجتمع المدني بكونه طرفا فاعلا في عملية التغيير المنشود، وفتح المجال أمامه لتحمل المسؤولية[39].

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الجيدة على النحو التالي:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

• نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.

• لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.

• مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.

• تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي(40).

من خلال ما سبق يتضح أن تحقيق تنمية محلية يتوقف على تحقيق حوكمة محلية، هذه الأخيرة التي تشترط في عناصرها لامركزية إدارية ولامركزية مالية، إذن فلا تنمية محلية بدون لامركزية لأن اللامركزية تمكن من بناء الحكم المحلي الذي يوفر البيئة التمكينية لتحسين إدارة هذا الحكم عبر تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة.

خاتمة:

أصبح رهان التنمية اليوم مرتبطا بجهود المجتمع المحلي لأن تدبير الشأن المحلي بتركيز القرارات بيد السلطة المركزية سيؤدي حتما إلى تغييب كلي للفواعل غير الرسمية التي لها دور فعال في العملية التنموية لأن موضوع التنمية لم يصبح مرتبط بتقديم الخدمة جاهزة للمواطنين التي قد لا تتفق مع تطلعاتهم، وإنما تقديم الخدمة للمواطنين على أساس عناصر مشاركة في ذلك وهذا ما يوفره النظام اللامركزي.

لذلك يجب استبعاد كل ما يتسبب في التجسيد غير السليم للامركزية التي تؤدي إلى إخفاق السياسات التنموية من خلال هذه التوصيات:

-انتهاج النظام اللامركزي وتجسيده الذي يضمن إنشاء وحدات محلية يتطلب أيضا استحداث آليات جديدة إلى جانبها ليضمن نجاح التنمية بتشجيع كل الأطراف للمشاركة في خطط التنمية المحلية من خلال بنى مؤسساتية ومجتمعاتية للمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية متخطية الجانب الخدماتي إلى الجانب التنموي.

- النظام اللامركزي كإطار تنظيمي يوفر أفضل مستوى لمعالجة التنمية ويضمن مستوى أفضل من التنمية من خلال العمل المحلي إلا أنه يستلزم:

• استقلال مالي محلي من أجل الاستقلالية في صياغة البرامج التنموية.

• انخراط جميع الفاعلين في عقد اجتماعي تنموي جديد بشكل إرادي قائم على

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العمل المتكامل.

• ضرورة توفر رأسمال اجتماعي وما يحمله من معايير الثقافة والثقة والحوار والمشاركة والمبادرة من أجل بلوغ الأهداف التنموية.

الهوامش والمراجع:

(1)- عبد القادر عيد رشاد: دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية: مدخل نظري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد1، العدد1، 2012، ص (152).

(2)- نفس المرجع السابق، ص (149).

(3)- هوشات رؤوف: حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: "دراسة حالة ولاية بومرداس"، أطروحة دكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة1، 2018/2017، ص (117).

(4)-*AGAB Akli. Décentralisation et développement local en Algérie: cas de la wilaya de Bejaïa, En vue d'obtention du diplôme de Magister En sciences économiques, Option: Économie et Géographie, Faculté des sciences économiques, Université A.MIRA-BEJAIA, 2014/2015, p (37).*

(5)- عبد القادر عيد رشاد، مرجع سبق ذكره، ص (155).

(6)- هوشات رؤوف: مرجع سبق ذكره، ص (117).

(7)- سماعيلي ياسين عبد الرزاق: الإدارة المحلية ومتطلبات التنمية، مذكرة الماجستير، تخصص قانون إدارة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012، ص (29).

(8)- هوشات رؤوف: مرجع سبق ذكره، ص (118).

(9)- عبد الله غالم، بيبي وليد: فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد2، العدد2، 2015، ص (51).

(10)- هوشات رؤوف: مرجع سبق ذكره، ص (121).

(11)- أحمد باي، رؤوف هوشات: المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد6، العدد1، 2017، ص (273).

(12)- *Wafaa Nasser, Myriam Donsimoni, Local Governance, Decentralization and Local Economic Development, Middle Eastern Finance and Economics, Issue 17, p(127).*

(13)- سعود وسيلة / فرحات عباس: واقع التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: "دراسة تقييمية لولايتي ورقلة وإليزي"، مجلة الإبداع، ، المجلد09، العدد10، 2019، ص (403).

(14)- بن الطاهر حسين: التنمية المحلية والتنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد12،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العدد1، 2012، ص (456).

(15)- بلقليل نور الدين: أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة شهادة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019/2018، ص (35).

(16)- فيصل محمود الغرايبة: أبعاد التنمية الاجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، د (ط)، 2010، ص (105).

(17)- مسعود البلي: تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الراشد، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 19، 2015، ص (349).

(18)- عبد المطلب بيصار / حسين الأمين شريط: التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية والخبرات الميدانية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص (43).

(19)- حجاب عبد الله: ، التنمية المحلية.... النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد02، 2017، ص (360).

(20)- مزاري محمد: شروط تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد01، 2017، ص (175).

(21)-Anwer Fadiel Sachie talbehadili and others, The Impact of Decentralization on Regional Local Development, IOSR, Journal of Dental and Medical Sciences, Volume 16, Issue 10, October 2017, p (105).

(22)- أحمد محي خلف صقر وآخرون: المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي والعالمي" دراسة تحليلية ميدانية لدول(هولندا- استراليا-إندونيسيا-تنزانيا-مصر)"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د (ط)، 2016، ص (66).

(23)- عمار خليل إبراهيم وآخرون: تأثير التحول الفكري لما بعد الحداثة على المخططات الهيكلية في العراق، مؤتمر "التخطيط الحضري والإقليمي ما بعدالحداثي في العراق، العراق: بغداد، جانفي 2018، ص (371).

(24)-)- بومدين طاشمة: الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، المجلد16، العدد 2، 2010، ص (4).

(25)- عادل بونقاب: سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مذكرة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستديمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص (28).

(26)- ماهر فرحان مرعب: تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث، "التنمية الماليزية أنموذجا"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 11، العدد01، 2014، ص (120).

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(27)-*Indi Ruwangi Akurugoda, NGO Politics in Sri Lanka: Local Government and Development, Palgrave Macmillan, 2018, p (64).*

(28)- قباني عاشور: دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد، العدد 11، 2017، ص (ص ص85-86).

(29)- عطية الجيار: دور الإدارة المحلية في التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية لبعض الدول النامية، الملتقى الدولي حول "الحوكمة والتنمية المحلية" يومي 07 و08 ديسمبر 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج، يومي 07 و08 ص (11).

(30)- نجيب جيري: الديمقراطية التشاركية والتمكين التنموي: نحو بناء سياسة عمومية تشاركية، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 01، 2019، ص (ص ص 325-326).

(31)- مسعود البلي: مرجع سبق ذكره، ص (341).

(32)- عدنان ياسين مصطفى: التنمية البشرية المستدامة "مخاضات التهميش وفرص التمكين"، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص ص (95-96).

(33)- محمد نبيل جامع، المتطلبات المؤسسية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة للقرية المصرية واستراتيجية تحقيق اللامركزية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني (*https: //bit.ly/3gBL731*)، تاريخ التصفح: (2020/60/28، الساعة 17: 10).

(34)- عبد المطلب بيصار/حسين الأمين شريط: مرجع سبق ذكره، ص (45).

(35)- ماهر فرحان مرعب: مرجع سبق ذكره، ص (10).

(36)- بومدين طاشمة: مرجع سبق ذكره، ص ص (7-8).

(37)-*Jean-Paul Faguet, Caroline Pöschl, Is decentralization good for development? Perspectives from academics and policymakers, BOOK SUMMARY , Oxford University Press, 2015, p (9).*

(38)- بعلي حمزة / بنية محمد: آليات تفعيل هيئات المجتمع المدني ودورها في ترقية التنمية المحلية بالجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول التسيير المحلي بعنوان: آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي في إطار الوظائف الجديدة للبلديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945، يومي 06 و07 نوفمبر 2018، ص (8).

(39)- رحوي حسنية: آليات الحوكمة المحلية الرشيدة وواقعها في ظل الإصلاحات المؤسسية المحلية بالجزائر وأثرها على التنمية المحلية من وجهة نظر لجان الأحياء: "دراسة حالة بلدية شتوان"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017، ص (153).

(40)- زبير عياش وآخرون: الحوكمة الجيدة ودورها في تعزيز التنمية بالجماعات المحلية بالجزائر: دراسة حالة بلدية أم البواقي، الملتقى الدولي حول "الحوكمة والتنمية المحلية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، ومي 07 و08 ديسمبر2015، ص (5).

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X